واشنطن: نملك وسائل أُخرى لمنع إيران من تطوير سلاح نووي

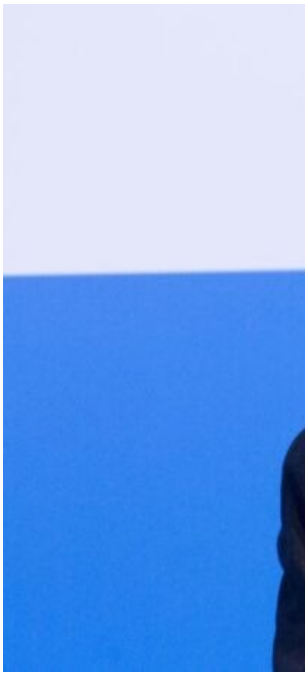

قال المبعوث الأمريكي الخاص بالشأن الإيراني روبرت مالي إن جهود إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 تمر الآن "بمرحلة حرجة"، قائلا إن حجج طهران لعدم استئناف المحادثات آخذة في النفاد.

وفي حديثه للصحفيين أفادت به وكالة رويترز، قال المبعوث الأمريكي إن واشنطن تشعر بقلق متزايد من أن طهران ستواصل تأجيل العودة إلى المحادثات، لكنها قالت إن لديها أدوات أخرى لمنع إيران من تطوير سلاح نووي وستستخدمها إذا لزم الأمر.

وقال مالي "نحن في مرحلة حرجة من الجهود لمعرفة ما إذا كان بإمكاننا إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة"، مشيرًا إلى الصفقة المسماة رسميًا بخطة العمل الشاملة المشتركة. وأضاف: "لقد كانت لدينا فجوة لعدة أشهر والأسباب التي قدمها المسؤولون من قبل إيران لسبب وجودنا في هذه الفجوة أصبحت ضعيفة للغاية."

بينما قال إن النافذة أمام كل من الولايات المتحدة وإيران لاستئناف الامتثال للاتفاقية ستغلق في

نهاية المطاف، شدد مالي على أن الولايات المتحدة ستظل على استعداد للانخراط في الدبلوماسية مع إيران حتى في الوقت الذي تزن فيه الخيارات الأخرى لمنع طهران من الحصول على قنبلة.

و تخلى الرئيس دونالد ترامب عن الاتفاقية في 2018 وأعاد فرض عقوبات أمريكية قاسية. بعد حوالي عام ، بدأت إيران في انتهاك بعض قيود الاتفاق ، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم. يمكن أن يوفر تخصيب اليورانيوم طريقا للحصول على المواد الانشطارية لصنع قنبلة ذرية ، وهو طموح تنفيه إيران.

وفي وقت سابق من ،اليوم الاثنين، أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية "علي باقري كني" أنه سيتجه يوم الاربعاء القادم، الى العاصمة البلجيكية بروكسل لاجراء مباحثات مع منسق اللجنة المشتركة للاتفاق النووي "انريكي مورا".

وكتب "باقري كني" في حسابه على موقع تويتر اليوم: سالتقي في بروكسل يوم الاربعاء، منسق اللجنة المشتركة للاتفاق النووي؛ حيث سنواصل المباحثات حول المفاوضات القائمة على النتائج، حسب قوله.

واكد نائب وزير الخارجية في تغريدته، ان ايران مصمّمة على اجراء المفاوضات التي تؤدي الى الغاء الحظر الجائر وغير الشرعي بنحو كامل ومؤثر، وتضمن تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع ايران وتقدم ضمانات قانونية حول عدم المزيد في نقض العهود.

ولفت باقري كني، بان "القضية تكمن في اختبار الاستعداد الحقيقي لدى الاطراف الاخرى بشان تنفيذ التعهدات وبما يشمل مطالبة الناقض للتعهدات غير العضو بالتخلي عن نهجه وموروثه المخرب السابق" في إشارة إلى الولايات المتحدة التي انسحبت من الاتفاقية في إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب.

وكتب ايضا : ان الاستمرار في سياسة الضغوط القصوى الفاشلة، لن يزيل العراقيل من مسار "المفاوضات الهادفة الى الغاء الحظر غير الشرعي والجائر"، وانما سيتزيد في تعقيد هذه المفاوضات كثيرا".